

Distr.: General
30 May 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيطكم علما بأن أعضاء مجلس الأمن قد قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وستسافر البعثة إلى كل من جيبوتي (في موضوع الصومال) والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار. وستكون قيادة جزء البعثة المتعلق بالصومال والسودان مشتركة بين السفير كومالو، جنوب أفريقيا، وبين شخصيا. وسيقود السفير جان - مورييس ريرت (فرنسا) الجزء المتعلق بتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيقود السفير ميشيل كافاندو (بور كينا فاسو) الجزء المتعلق بكوت ديفوار.

واتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة الواردة طيه (المرفقات من الأول إلى الخامس). وتتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

المستشار الأقدم، فلاديمير ك. سافرونكوف (الاتحاد الروسي)

السفير ر.م. مارتي م. ناتاليغاوا (إندونيسيا)

السفير ألدو ماتتوفاني (إيطاليا)

السفير أوليفي بيل (بلجيكا)

السفير ألفريدو سويسكوم (بنما)

السفير ميشيل كافاندو (بور كينا فاسو)

السفير جاد الله الطلحي (الجمهورية العربية الليبية)

السفير دوميسان كومالو (جنوب أفريقيا)



السفير ليو زمين (الصين)

السفير جان - مورييس ريبرت (فرنسا)

السفير لي ليونغ مينه (فييت نام)

السفير رانكو فيلوفيتش (كرواتيا)

السفير خورخي أورينا (كوستاريكا)

السفير جون ساورز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير أليخاندر وولف (الولايات المتحدة الأمريكية)

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون ساورز

رئيس مجلس الأمن

المرفق الأول

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: الصومال

بقيادة السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا) والسفير جون ساورز (المملكة المتحدة)

الاختصاصات

- ١ - إعادة التأكيد على احترام مجلس الأمن لسيادة الصومال وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته.
- ٢ - إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال من خلال الميثاق الاتحادي الانتقالي، والتشديد على أهمية وجود مؤسسات تمثيلية ذات قاعدة عريضة يتم إنشاؤها من خلال عملية سياسية تضم الجميع في نهاية المطاف، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي.
- ٣ - الترحيب بالجهود المتواصلة، وتشجيع هذه الجهود، التي يبذلها الرئيس ورئيس الوزراء والمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل النهوض بالعملية السياسية وتنفيذ الخطوات ذات الصلة للمرحلة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي، ولا سيما:
 - الاتفاق على إعداد جدول زمني للعملية الدستورية يفضي إلى إجراء استفتاء وانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٠٩؛
 - عرض استراتيجية المصالحة للحكومة الاتحادية الانتقالية؛
 - التحاور مع زعماء العشائر والزعماء المحليين في جميع أنحاء البلد؛
 - بذل جهود تستهدف تحسين إدارة المالية العامة بما في ذلك عملية الميزانية والعملية المالية.
- ٤ - التأكيد مجدداً على الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق للوقف الشامل والدائم لأعمال القتال، وإلى وضع خريطة طريق لما تبقى من العملية الانتقالية.
- ٥ - الإعراب عن تصميم مجلس الأمن على مساعدة الجهود الصومالية من خلال وجود معزز ودور أكثر فاعلية للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الدعم العملي للممثل الخاص للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تعزيز الحوار فيما بين الأطراف الصومالية، والمساهمة فيهيئة بيئة أمنية مستقرة، وتنسيق نهج الأمم المتحدة المتكامل نحو الصومال.

- ٦ - الاعتراف بما تسهم به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل التوصل إلى سلام واستقرار دائمين في الصومال، وإبراز الحاجة إلى توفير موارد مالية، وأفراد، ومعدات، وخدمات من أجل النشر الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.
- ٧ - الإعراب عما يساور المجلس من قلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال، والتشديد على ضرورة تقديم المسؤولين عنها للعدالة، ودعم العمل الرامي إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال والنهوض بها.
- ٨ - تسجيل قلق المجلس البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، ومناشدة جميع الأطراف والجماعات المسلحة في الصومال اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية السكان المدنيين، وكفالة سلامة وأمن أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وإتاحة إمكانية تقديم المساعدات الإنسانية إلى كل من يحتاجها في الوقت المناسب وبشكل آمن ودون عوائق.

المرفق الثاني

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: السودان

بقيادة السفير دوميساني كومالو (جنوب أفريقيا) والسفير جون ساورز (المملكة المتحدة)

الاختصاصات

- ١ - إعادة التأكيد على التزام مجلس الأمن بسيادة السودان، ووحدته، وسلامته الإقليمية، وعلى تصميم المجتمع الدولي على تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتسوية الحالة في دارفور.
- ٢ - التشديد على أن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام الشامل يعد ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في كل أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور، وفي المنطقة، وتشجيع مواصلة التعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في الاضطلاع بمسؤولياتهما بمواصلة تنفيذ اتفاق السلام الشامل.
- ٣ - حث حكومة السودان على تكثيف جهودها الرامية إلى تسوية الأزمة في دارفور، والإعراب في نفس الوقت عن قلق المجلس البالغ إزاء استمرار العنف والإفلات من العقاب وما يترتب على ذلك من تدهور للحالة الإنسانية في المنطقة.
- ٤ - تكرار الإعراب عن دعم مجلس الأمن للعملية السياسية في إطار وساطة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لدارفور السيد يان إلياسون، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لدارفور الدكتور سالم سالم، وحث جميع الأطراف على إنهاء العنف والمشاركة البناءة في عملية السلام في دارفور بهدف التوصل إلى سلام دائم في السودان.
- ٥ - إظهار تقدير مجلس الأمن العميق للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأفرادها، وتكرار مناشدة حكومة السودان والجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات وكل الأطراف ذات الصلة تيسير النشر الكامل للقوة في أقرب فرصة وفق خطة الأمين العام.
- ٦ - التشديد على قلقه على أمن المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية وبشأن إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى من يحتاجها من السكان، ومناشدة جميع الأطراف في دارفور وقف الأعمال الهجومية وإتاحة إمكانية وصول موظفي الإغاثة إلى جميع المحتاجين بشكل كامل وآمن ودون معوقات.

- ٧ - تكرار الإعراب عن اعتقاده بأن الحد من التوترات بين حكومي السودان وتشاد يعد ضروريا من أجل تحقيق الأمن الإقليمي الدائم، ومناشدة الحكومتين التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق دكاكر المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، واتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وغيرها من الاتفاقات الثنائية.
- ٨ - التشديد على ضرورة كفالة تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، والتمسك بسيادة القانون في جميع الحالات، ومراعاة أن تأخذ الأصول القانونية الواجبة مجراها.

المرفق الثالث

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: تشاد

بقيادة السفير جان - مورييس ريبورت (فرنسا)

الاختصاصات

- ١ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بسيادة تشاد ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وبقضية السلام في المنطقة، في سياق أعمال العنف الجارية وأنشطة المجموعات المسلحة في دارفور وشرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ٢ - تأكيد التزام المجلس بمساعدة السلطات التشادية وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على حماية اللاجئين الوافدين من دارفور والمشردين داخليا وغيرهم من السكان المدنيين المستضعفين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى، عن طريق إقامة وجود متعدد الأبعاد في تينك المنطقتين.
- ٣ - إبداء دعم المجلس لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، والتذكير بأن المجلس قد طلب إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً في أيلول/سبتمبر، بعد إجراء المشاورات الواجبة مع حكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن ترتيبات متابعة قوة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إمكانية إنشاء عملية للأمم المتحدة، رهنا بتطورات الحالة.
- ٤ - إعادة تأكيد قناعته بأن خفض التوتر بين حكومتي تشاد والسودان أمر جوهري لإحلال أمن إقليمي دائم، ودعوة كلتا الحكومتين إلى التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، واتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وغيرهما من الاتفاقات الثنائية.
- ٥ - التذكير بإدانة المجلس لاستمرار نشاط المجموعات المسلحة المتمردة في تشاد، وحث كافة الأطراف المعنية على احترام اتفاق سرت المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٦ - تشجيع السلطات التشادية على الحرص على تشجيع الحوار السياسي في ظل احترام الإطار الدستوري، على نحو ما بادر إليه الاتفاق المبرم في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

المرفق الرابع

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: جمهورية الكونغو الديمقراطية

بقيادة السفير جون - موريس ريبيرت (فرنسا)

الاختصاصات

- ١ - الاعتراف بالمسؤولية الأولية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن توطيد السلام والاستقرار، وتشجيع الإنعاش والتنمية في البلد، مما يتطلب بذل جهود مطردة طويلة الأجل ودعمًا دوليًا مناسبًا.
- ٢ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن بالمساهمة في توطيد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة أن المجلس طلب إلى الأمين العام أن يضع نقاطًا مرجعية لتصفية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدريجيًا في المستقبل.
- ٣ - الإعراب عن دعم المجلس القوي للزخم الجديد الذي انبثق عن بيان نيروبي المشترك المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وعن مؤتمر غوما المعقود في الفترة من ٦ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اللذين يمثلان مجتمعين خطوة كبرى نحو استعادة سلام واستقرار دائمين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.
- ٤ - التشديد على طلب المجلس، بصيغته المقدمة بوجه خاص في القرار ١٨٠٤ (٢٠٠٨)، بأن تقوم الميليشيات والجماعات المسلحة التي ما زالت موجودة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية بإلقاء أسلحتها، وعلى تشجيع الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون الإقليمي في هذا الصدد، بما في ذلك تحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا.
- ٥ -حث السلطات الكونغولية، بدعم من الدول المعنية الأخرى، ولا سيما دول المنطقة، على اتخاذ الخطوات المناسبة لوضع حد للالتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.
- ٦ - دعوة السلطات الكونغولية إلى أن تكثف على وجه الاستعجال جهودها الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الجيش والشرطة وقطاع العدل، وأن ترحب في هذا الصدد باجتماع المائدة المستديرة المتعلق بإصلاح قطاع الأمن الذي عقد في يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير في كينشاسا، وأن تناقش سبل المضي قدما.

- ٧ - تأكيد دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بسبل منها تنظيم الانتخابات المحلية في حينها.
- ٨ - التشجيع على بذل مزيد من الجهود لمعالجة الحالة الإنسانية الخطيرة المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحماية السكان المدنيين الضعفاء، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي الذي ترتكبه العناصر المسلحة.

المرفق الخامس

[الأصل: بالفرنسية]

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا: كوت ديفوار

بقيادة السفير ميشيل كافاندو (بور كينا فاسو)

الاختصاصات

- ١ - الترحيب بمسك السلطات الإيفوارية لزماد عملية السلام في إطار اتفاق واغادوغو السياسي واتفاقاته التكميلية.
- ٢ - الترحيب بالتقدم الكبير المحرز منذ توقيع الاتفاق واتفاقاته التكميلية.
- ٣ - الإعراب عن دعم المجلس لأنشطة الميسر، وممثله الخاص والممثل الخاص للأمم العام.
- ٤ - مواصلة تشجيع الأطراف على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق واتفاقاته التكميلية تنفيذاً تاماً وبحسن نية، وإبراز ضرورة التقيد بالجدول الزمنية المقررة فيها وطمأننتها بشأن دعم المجلس في ذلك الصدد.
- ٥ - الترحيب بتوقيع المراسيم التنظيمية المتصلة بتنظيم الانتخابات، ولا سيما تحديد تاريخ الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية ليوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.
- ٦ - حث الحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة على الإسراع بحل المسائل التقنية المتعلقة بالانتخابات.
- ٧ - الترحيب بتوقيع مدونة قواعد حسن السلوك في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من جانب الأحزاب السياسية الرئيسية في كوت ديفوار، والتشديد على ضرورة أن يحترمها بصرامة كل الموقعين.
- ٨ - دعوة الأطراف إلى كفالة بيئة مواتية لتنظيم انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة، والتذكير بأهمية أن يصدق الممثل الخاص للأمم العام على جميع مراحل العملية الانتخابية وتشجيع حكومة كوت ديفوار على تيسير حضور مراقبين دوليين خلال الانتخابات.
- ٩ - تشجيع الحكومة على كفالة أمن أماكن الاقتراع والمصوتين واللجنة الانتخابية المستقلة وتفكيكها.
- ١٠ - تشجيع مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاق، ولا سيما العملية الانتخابية.

- ١١ - الإشارة إلى أن المجلس سيدرس نظام الجزاءات في ضوء ما يجد من تطورات في عملية السلام والانتخابات.
- ١٢ -حث الأطراف الإفريقية على كفالة حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.
- ١٣ - الإشادة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن وتشجيعهما على ما تبدلانه من جهود في مجال حفظ السلام.
-